الأمم المتحدة

A/C.5/53/SR.41

Distr.: General

20 April 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٤١
المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أبيليان . . . . . (أرمينيا)
ثم: السيد أهونو (نائب الرئيس) . . . . . (كوت ديفوار)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

تقرير الأداء الأول (تابع)

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/53/3 و A/C.5/53/L.15)

مشروع القرار A/C.5/53/L.15

١ - **السيد أهونو** (كوت ديفوار): قال في معرض تقديم مشروع القرار A/C.5/53/L.15 إنه جاء حصيلة نظرة متأنية في التوصيات الواردة في تقارير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/53/9 و Add.1) واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/511 و A/53/696).

٢ - **الرئيس**: لفت الانتباه إلى الترتيبات المنقحة لتقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة حسبما جرى اقتراحها في تقرير مجلس الصندوق (A/53/9، الفقرات ١٥٤-١٦٦). ولاحظ أن مشروع القرار يقر هذه الترتيبات (الفقرة ٢، الجزء الخامس) وأنها ستفضي إلى التخفيضات المبيَّنة في الوثيقة A/C.5/53/3 (الفقرة ١٥) المتعلقة بالآثار الإدارية والمالية الناجمة عن تقرير مجلس الصندوق.

٣ - **واعتمد مشروع القرار A/C.5/53/L.15**.

٤ - **السيد أور** (كندا): أشار إلى الفقرة ٤ في الجزء سابعا من مشروع القرار وقال إن كندا تعارض من حيث المبدأ السماح للموظف بالحصول في وقت واحد على معاش تقاعدي ومرتب من جهة العمل نفسها. وأضاف أن التشريع الاتحادي الكندي يحظر هذا الجمع الذي يشكّل أيضا خروجا عن التفاهم المتفق عليه في منظمة التجارة العالمية وأن حكومته تتوقع من المجلس أن يتصدى للمسألة وأن يتخلص من هذه الممارسة في المستقبل ضمانا للشفافية والإنصاف في سائر أنحاء المنظومة.

٥ - **الرئيس**: اقترح أن تقرر اللجنة توصية الجمعية العامة بأنه في حالة الموافقة على القرار A/C.5/53/L.15، فإن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ستنخفض، حسبما جاء في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام (A/C.5/53/3)، بمبلغ ٤٠٠ ٦٢٥ دولار.

٦ - **وقد تقرر ذلك**.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

تقرير الأداء الأول (تابع) (A/53/7/Add.8 و A/53/693)

٧ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): أعرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقه إزاء ارتفاع معدل الشواغر الذي أبقي عليه في عام ١٩٩٨، وذكّر بموقف الجمعية العامة في هذا الصدد وهو أن ارتفاع هذا المعدل يعيق إنجاز البرامج والأنشطة المطلوبة، ويجعل عملية الميزانية أقل شفافية وإدارة الموارد البشرية أكثر صعوبة. وشدد على

ضرورة ألا يستخدم معدل الشواغر لتحقيق وفورات في الميزانية. ولذلك طالب الأمانة العامة باسم المجموعة أن تقدم خطيا مبررات تفصيلية لدواعي الإبقاء على معدل الشواغر المرتفع، وتوزيعا مفصّلا للشواغر المستبقاة في جميع أبواب الميزانية في عام ١٩٩٨. وطالب أيضا بإطلاع المجموعة على أثر معدلات الشواغر المرتفعة على تنفيذ البرامج والأنشطة في عام ١٩٩٨.

٨ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن انخفاض الاحتياجات بمبلغ ٢٥,٩ مليون دولار الناجم عن ارتفاع معدل الشواغر ينبغي ألا يستخدم ذريعة لتخفيض مستوى الميزانية. كما أن الاحتياجات الإضافية التقديرية البالغة ٤٧ مليون دولار التي لم تدرج في تقرير الأداء، ينبغي أيضا أن تعامل كإضافة إلى مستوى الموارد المذكورة في تقرير الأداء الأول، وأن تتناولها الجمعية العامة بشكل منفصل وفقا لأحكام القرار ٢١٣/٤١.

٩ - وأعرب أيضا عن رغبة المجموعة في تلقي معلومات خطية مفصّلة عن تخصيص الموارد بين مختلف المكاتب في إطار الباب ١ باء - ٤ من تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة (A/52/303)، وأي معلومات أخرى عن المبادئ التوجيهية التي قد تكون متبعة بخصوص استعمال الموارد المدرجة في إطار هذا الباب. وخص بالذكر رغبة المجموعة في الحصول على معلومات عن مستوى الدعم الذي سيقدم إلى رئيس الجمعية العامة. وقال إن الموارد المخصصة لمكتب رئيس الجمعية العامة ينبغي استعمالها بعد التشاور معه، وينبغي أيضا أن يمنح صلاحيات استعمال المبلغ في حدود مستوى الموارد المعتمد في الجمعية العامة.

١٠ - **السيد واتانابي** (اليابان): أعرب عن أسفه لارتفاع معدل الشواغر في عام ١٩٩٨ وأبدى عدم ارتياحه للتوضيحات المقدمة في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/53/693). وقال إن المطلوب هو إحراز نتائج ملموسة وليس تقديم مبررات.

١١ - وفيما يتعلق بالإجراء الذي يتعيّن اتخاذه في الجمعية العامة بشأن الاحتياجات الإضافية البالغة ٤٧ مليون دولار، قال إن وفده يرى أخذ هذه الاحتياجات بعين الاعتبار في أثناء نظر التقديرات المنقحة.

١٢ - **السيدة شيراوز** (الولايات المتحدة الأمريكية): استهلت بقولها إن تقرير الأداء الأول يوضح أن الأمين العام تمكّن من تنفيذ جميع الأنشطة والبرامج ذات الأولوية في حدود المستوى المحدد تماما للمخصصات البالغة ٥٣٢,٣ ٢ مليون دولار. غير أن وفدها لاحظ خلو التقديرات المنقحة من جميع الزيادات المحتملة، كما لاحظ أن الأثر الكلي للأموال الإضافية غير المدرجة في تقرير الأداء يمكن أن يقرب الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ من المبلغ الإجمالي المعتمد إلى حد كبير. وقالت إن وفدها يرى أن جميع الأنشطة المطلوبة يمكن، بل وينبغي، أن تنفَّذ في حدود مستوى الميزانية المعتمد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ والبالغ ٥٣٢,٣ ٢ مليون دولار، وإنه لا محل لديه لإبداء أي مرونة في هذا الصدد.

١٣ - واختتمت بقولها إن وفدها يرى تغطية تكلفة الدورة الاستثنائية للجنة الاشتراكات بإجراء تخفيض مقابل في مدة الدورة العادية للجنة، وإنه لا يوجد داع من ثم لتقديم أي تمويل إضافي.

١٤ - **السيد بارك هاي - يون** (جمهورية كوريا): أبدى موافقة وفده على المنهجية المتبعة في إعادة تقدير تكلفة الأثر الناجم عن تقلبات أسعار الصرف، ورأى أنها تتسق مع توصيات الجمعية العامة واللجنة الاستشارية. وتوقّع أن يُظهر تقرير الأداء الثاني التسويات الناجمة عن التجربة العملية في عام ١٩٩٩.

١٥ - وقال إنه من دواعي قلقه أن معدل الشواغر زاد في عام ١٩٩٨ عن ١٠ في المائة للفئة الفنية والفئات العليا. وأن الذرائع التي وردت في تقرير الأمين العام لم تكن مقنعة في ضوء استمرار ارتفاع معدل الشواغر المستبقى على مدى السنين. وأشار مجددا إلى موقف وفده في هذا الشأن وهو عدم استخدام معدل الشواغر لتحقيق وفورات في الميزانية. إلا أنه أعرب عن تأييده للاحتياجات المنقحة الواردة في تقرير الأداء الأول.

١٦ - **السيد كوزنتسوف** (الاتحاد الروسي): استهل كلامه بالإعراب عن تأييد وفده للاستنتاجات والملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/53/7/Add.8). ورأى أن معدل الشواغر ينبغي ألا يستخدم لتحقيق وفورات في الميزانية، وأنه يمكن مع ذلك أن يستخدم كأحد الأدوات في حسابات الميزانية. وقال إن المعلومات الإضافية المقدمة من الأمانة العامة والمشار إليها في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، تبعث لدى وفده الأمل بأن تتبع الأمانة العامة أيضا هذا النهج، وأن الحالة فيما يتعلق بمعدل الشواغر ستبدأ في عام ١٩٩٩ في العودة تدريجيا إلى وضعها الطبيعي.

١٧ - وقال إنه من الملحوظات المهمة أن تقرير الأداء لا يشير إلى عدد من الاحتياجات الإضافية التي تتصل بصورة أساسية بالبعثات السياسية ويبلغ إجماليها زهاء ٤٧ مليون دولار. وإنه وفقا لإجراءات الميزانية يتعيَّن على اللجنة أن تنظر في هذه الاحتياجات الإضافية بصورة منفصلة، وبعدها فقط يمكن تصحيح مستوى الاعتمادات على أساس ما يتخذ من قرارات. وقال إن وفده يرى ضرورة أن تنظر اللجنة في الاحتياجات الإضافية على أساس الأولوية، ثم يجري تصحيح قاعدة الموارد للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨ - **السيد دوسا سيبيدس** (كوبا): لاحظ أن الاحتياجات المنقحة تحت أبواب النفقات في الميزانية البرنامجية تقدر في تقرير الأداء الأول (A/53/693، الفقرة ٥) بمبلغ ٢,٥ بليون دولار على وجه التقريب؛ بنقصان قدره ٤٨,٢ مليون دولار عن المخصص الأصلي. وقال إنه من المفهوم أن تؤدي تقلبات العملة والتضخم إلى إجراء تسويات بالخفض، غير أنه من دواعي قلقه البالغ أن يكون مرجع مبلغ ٢٥,٩ مليون دولار من جملة هذا النقصان إلى ارتفاع معدلات الشواغر، وأن هذه المعدلات استبقيت عن عمد في مستويات أعلى من المطلوب من أجل تحقيق وفورات. ولاحظ أنه لا توجد حتى الآن طريقة للوقوف على أثر مثل هذا القرار الإداري بالنسبة للتنفيذ البرنامجي. وطالب باسم وفده أن تقوم الأمانة العامة بإعداد تقييم خطي لأثر الشواغر فيما يتعلق بالأرقام المنخفضة للرواتب والتكاليف العامة للموظفين المدرجة في المرفق الثاني من تقرير الأداء الأول، وطالب أيضا بإدراج هذه التقييمات المفصَّلة في تقارير الأداء التي يجري تقديمها في المستقبل.

١٩ - واسترسل قائلا إن وفده يرى تحويل مبلغ الوفورات المتحققة من هذا السبيل وهو ٢٥,٩ مليون دولار إلى حساب التنمية، وأن يجري تمويل الاحتياجات الإضافية التي تنشأ عن أي قرارات تتخذها الجمعية العامة في المستقبل، ولا تكون مدرجة في تقرير الأداء، باتباع الإجراءات المحددة في القرار ٢١٣/٤١، بمعنى زيادة إجمالي الاحتياجات. ونبَّه أيضا إلى أن الاحتياجات التقديرية الناشئة عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تزال غير معتمدة.

٢٠ - **السيد شيليسنغر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فأكد رأي الاتحاد بأن معدل الشواغر يمكن أن يكون أداة لحسابات الميزانية، إلا أنه يتعيَّن ألا يستخدم لتحقيق وفورات فيها. وقال إن هذا الموقف مؤكد في قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢، وإن الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/53/693) توضح أن عدم وجود قيود تعسفية على التعيينات تجعل معدل الشواغر نتيجة وليس سببا. واستخلص من ذلك أن ثمة حاجة مستمرة إلى تحسين

سرعة التعيينات تجنبا لتكرار حدوث مثل هذا المستوى المرتفع لمعدلات الشواغر في المستقبل. وأكد أن الاتحاد الأوروبي يعمل في سبيل تحقيق هذا الهدف في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال بشأن إدارة الموارد البشرية.

٢١ - **السيد هلبواش** (المراقب المالي): قال إن معدل الشواغر لا يستخدم كأداة لتحقيق الوفورات، وإن الأمانة العامة لم تسع للإبقاء عمدا على معدل مرتفع للشواغر في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إنه أذن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشغل جميع الوظائف التي أقرتها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، حيث لا توجد قيود من أي نوع على عمليات التعيين. وإنه من سوء الطالع حصول معدل شواغر بنسبة ١٠ في المائة؛ وإن الإجابة على الاستفسار الذي يستوضح سبب ذلك ربما تكمن في طبيعة الإجراءات المتبعة لأغراض التنظيم والتبسيط.

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (تابع) (A/53/7/Add.7 و A/53/573 و A/53/662)

٢٢ - **الرئيس**: أشار إلى أن كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ورئيس اللجنة الاستشارية قاما في الجلسة السابعة والثلاثين للجنة بعرض التقرير المرحلي العاشر للأمين العام بشأن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/53/573)، وتقرير اللجنة الاستشارية (A/53/7/Add.7) على التوالي. وقال إن اللجنة قررت إرجاء النظر في التقرير لحين صدور مذكرة من الأمين العام يحيل بها في جميع اللغات الرسمية دراسة تطلعية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل أعدها خبيران مستقلان (A/53/662). وأضاف أن الوثيقة صدرت بالفعل وأنها معروضة على اللجنة للنظر فيها.

٢٣ - وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في الفقرة ١١ من قرارها ٢٢٧/٥٢ أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تحليل مستفيض لأسباب زيادة تكاليف الدراسة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والخمسين. وقال إن الموعد التقديري لتقديم هذا التقرير حسبما أشارت الوثيقة A/C.5/53/L.1/Rev.1 هو كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وإن الموعد باق دون تغيير. واقترح على اللجنة متابعة المسألة في مشاورات غير رسمية لتحديد ما ينبغي عمله.

٢٤ - **السيد شيليسنغر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي بلغاريا وقبرص واستونيا وهنغاريا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، بالإضافة إلى أيسلندا والنرويج فقال إنه في ضوء أهمية التنفيذ الكفؤ والفعال لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، فإنه يؤيد آراء اللجنة الاستشارية وتوصياتها (A/53/7/Add.7) بشأن التقريرين ذوي الصلة (A/53/573 و A/53/662). وأعرب عن سعادته خصوصا لاستكمال التقرير التطلعي للخبيرين المستقلين بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/53/662) في وقت وجيز. ورحب بالاستنتاج الذي خلص إليه الخبيران بأن النظام جيد التصميم ويمثّل تطبيقا حاسوبيا مفعما بالحيوية. وأكد أن نجاح تكامل النظام مع البرامجيات المتاحة تجاريا قلل الفترة اللازمة لتطويره وخفض تكاليفه، وأن مستوى الاستثمار فيه معقول بالنسبة للنواتج المتحققة.

٢٥ - وأضاف أنه سُر من تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/53/755) ووضع جدول زمني لتنفيذ التوصيات المتبقية. وعلّق أهمية خاصة على الخطوات المتخذة لتأمين تكامل النظام مع متطلبات عام ٢٠٠٠. ووافق على استنتاجات وتوصيات الخبيرين المستقلين، وخاصة أهمية مشاركة مستعملي

النظام في المنظمة في تحديد احتياجاته وتنفيذه طبقا لمتطلباتهم هم. وطالب بتقديم مزيد من التفاصيل في التقرير المرحلي المقبل عن الإجراءات المتخذة لتعزيز هذه العملية.

٢٦ - واختتم بقوله إن وجود نظام للمعلومات الإدارية متكامل داخليا تفيد منه جميع هيئات الأمم المتحدة، يمثل للدول الأعضاء خيارا فعالا من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون الإطار الإداري المشترك بين الوكالات الذي يوصي به الخبيران هو العنصر الرئيسي في تحديد الملكية النهائية للنظام والمحفل الملائم لتطوير تطبيقات ذات منحى ميداني. وأثنى على فريق النظام المتكامل لنجاحه في تطوير النظام برغم قلة الموارد المتاحة وأيّد طلب الأمين العام تخصيص موارد إضافية لتنفيذ النظام المتكامل في المكاتب الموجودة خارج المقر.

٢٧ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): لاحظ أن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٢ يشير بوضوح إلى أن الخبيرين المستقلين مكلفين بتقديم تقريرهما إلى الجمعية العامة. واستفسر عن تاريخ تقديم التقرير إلى اللجنة، والسبب الذي دعا الأمانة العامة إلى البدء في تنفيذ توصيات الخبيرين المستقلين.

٢٨ - **الرئيس**: قال إن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أدلى ببيان في الجلسة ٣٧ قدم فيه تقرير الخبيرين المستقلين.

٢٩ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): أشار إلى أن الخبيرين المستقلين تعاونا مع الأمانة العامة بشكل وثيق في عملية ذات طابع جار وفي إطار التزامها بالعمل بأسلوب متناسق زمنيا؛ وقد تعيّن عليها لذلك أن تنفّذ توصيات كانت تعرف أنها ستدرج في تقرير الخبيرين المستقلين الذي سيقدم إلى الجمعية العامة. وأشار إلى أهمية مسألة ملكية النظام المتكامل وضرورة أن يكون نواة لآلية الخدمات الاتصالية في المستقبل. وانتهى قائلا إن التوصيات احتاجت إلى اهتمام عاجل مما حمل الأمانة العامة إلى الاستجابة لها بشكل غير رسمي.

٣٠ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إن اتباع الإجراءات السليمة مهم للغاية من أجل تسيير شؤون اللجنة بشكل سلس وفعال. ولاحظ أن الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية يشير إلى دراسة الخبيرين المستقلين وكأنها قائمة عمليا؛ إلا أن استخدامها كوثيقة مرجعية لأغراض المناقشة يظل غير ممكن إلى أن يجري عرضها على الجمعية العامة بصورة رسمية.

٣١ - **السيدة بويرغو رودريغوز** (كوبا): أعربت عن قلق وفدها الشديد لقيام الأمانة العامة بصورة غير رسمية بتنفيذ توصيات مدرجة في تقرير طلبته الجمعية العامة وقبل اعتمادها بشكل رسمي. ورأت أن ثمة حاجة عاجلة تستدعي نظر اللجنة في أمثال هذه الحالات في إطار إجراءات عملها.

٣٢ - **الرئيس**: استفسر عما إذا كانت اللجنة تحبّذ أن يقوم وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بتقديم التقرير رسميا.

٣٣ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إن وفده يسعى إلى إرجاع الأمور إلى نصابها؛ وأقر بأن اللجنة تعاني فعلا من ضيق الوقت، إلا أنه رأى أن الخبيرين المستقلين اللذين أجريا الدراسة هما المعنيان بعرضها وليس الأمين العام.

٣٤ - **الرئيس**: لاحظ أن الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٢ تطلب إلى الأمين العام أن يكلّف خبيرين مستقلين بإجراء دراسة، وأن يقدم تقريرا عنها إلى الجمعية العامة مشفوعا بتعليقاته.

٣٥ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٢ طلبت إلى الأمين العام أن يضع في اعتباره عند إعداد تقريره المرحلي العاشر عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الملاحظات الرئيسية في التقرير المعني بالدراسة التطلعية التي يعدها الخبيران المستقلان؛ واستفسر عن الطريقة التي يجري بها عمل ذلك.

٣٦ - **الرئيس**: اقترح إرجاء النظر في البند إلى جلسة مقبلة؛ وقال إن اللجنة ستعود إلى نظره عند حصولها على ايضاحات أخرى من الأمانة العامة.

٣٧ - **وقد تقرر ذلك**.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) (A/53/16 (Part two, Chap. II)) و *A/53/220 و A/53/718 و Corr.1)

٣٨ - **السيد دوسا سيبيدس** (كوبا): لاحظ أن أي قرارت تتعلق بالميزانية إذا كانت منطلقة من دوافع سياسية تتسبب في انحراف خطير عن الإجراءات المعمول بها في إطار القرار ٢١٣/٤١ حتى لو توافقت بشأنها الآراء. وأعطى أمثلة لذلك، الاقتطاعات التعسفية في الميزانية التي ينطوي عليها القرار ٢١٤/٥٠، والطريقة التي جرى بها تمويل بعثتي حفظ السلام في هايتي وغواتيمالا، والقيود المفروضة على استخدام صندوق الطوارئ.

٣٩ - وطالب بضرورة القيام في إطار بند جدول الأعمال الحالي بإجراء تحليل شامل ومستمر لامتثال عملية الميزانية المقررة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ وبيان الأثر الناجم عنها، حتى تتاح للجمعية العامة فرصة اتخاذ إجراءات تصحيحية، أو التخلي عن الإجراءات المتبعة، إذ رأت حاجة إلى ذلك، كوسيلة للخروج من الدائرة المفرغة التي تطول بآثارها تنفيذ البرنامج ومصداقية المنظمة.

٤٠ - وانتقل إلى مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/53/220*) ولاحظ أنه لا يتماشى مع الإجراءات السليمة. فالمخطط يقترح خفض الموارد التقديرية بمبلغ ٢٠ مليون دولار تتصل بالوفورات التعويضية، وهو رقم يناظر بشكل غير عادي المبلغ المقدر للأنشطة والمناسبات الجديدة المتوقعة و/أو المأذون بها. وقال إن مبلغ الخفض المقترح لا بد أن يستخدم بالأحرى لمقابلة النمو في الميزانية، لأن الأنشطة الجديدة يتوقع لها أن تكون مستوعبة في التقديرات بينما أن الإجراء السابق ينطوي على انتهاك لمبدأ وجوب تخصيص الموارد لجميع الأنشطة المطلوبة. ولاحظ أن هذا الإجراء في حقيقته يتطلب تطبيق مبدأ النمو الصفري الذي لم يسبق للجمعية العامة أن أيدته أبدا، أو حظي بتأييد جميع الدول الأعضاء. وطالب بوجوب أن يفصح القرار الذي سيجري اعتماده بشأن البند، بشكل لا لبس فيه، عن موقف الدول الأعضاء بالنسبة لمسألة نمو الميزانية، وطلب أيضا من الأمانة العامة أن تشرح الأسس التي يقوم عليها تقدير الوفورات التعويضية وأن تقدم معلومات عن تدابير الكفاءة التي يتعيّن تحقيقها. كما طالب بإطلاعه على توضيح للصلات القائمة بين هذه الوفورات من

ناحية والوفورات المتوقعة التي سيجري نقلها إلى حساب التنمية من ناحية أخرى. ووافق على توصية اللجنة الاستشارية بإدراج مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار محل النقاش في التقدير الأولي للموارد.

٤١ - وأشار إلى مشكلة ثانية يتعيَّن التصدي لها وهي عدم تماشي النمو المقترح في جميع أبواب النفقات (A/53/220*، المرفق) مع الأولويات المطلوبة في القرار ٢١٩/٥١.

٤٢ - ولاحظ أن اللجنة الاستشارية تبنت موقفا سياسيا صرفا عندما رأت إدراج البعثات السياسية الخاصة في التقديرات الأولية (A/53/718، الفقرتان ٩ و ١٠) كرد فعل من جانبها للمصاعب المالية التي يتسبب فيها المساهم الرئيسي. وقال إن الدول الأعضاء التي لا تزال تؤمن بروح القرار ٢١٣/٤١، ومنها كوبا، تواجه صعوبة الاختيار بين سياسات الاستيعاب في الميزانية التي تتطلب اتباع نهج النمو الصفري، وهي سياسات مرفوضة من جانب كوبا، أو إدماج مبالغ معيَّنة في التقديرات الأولية بشكل يمثّل انتهاكا للقرار ٢١٣/٤١. وقال إنه لو حصل توافق في الآراء يؤيد إدراج مبلغ ١١٢ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة في التقديرات الأولية فلن يعترض وفده عليه، بشرط أن ينص في القرار الذي تتخذه اللجنة على طلب محدد للأمين العام بإجراء تقييم شامل لتنفيذ القرار ٢١٣/٤١ في سياق التقرير الذي سيقدمه خلال الدورة الحالية.

٤٣ - وانتهى بقوله إن توافر أكبر قدر من الشفافية ووجود مشاركة تامة من جانب مديري البرامج في صياغة مخطط الميزانية البرنامجية المقترح شرط أساسي، إذا كان المطلوب أن تعكس الموارد المقترحة الاحتياجات الفعلية للمنظمة. ولذلك طلب الحصول على معلومات بشأن مدى مشاركة مديري البرامج في هذه العملية.

٤٤ - **السيد جيزدال** (النرويج): أكد مرة أخرى دعم النرويج لمفهوم الميزنة البرنامجية وتطبيقاتها في الأمم المتحدة. وقال إن وضع أسقف مسبقة للميزانيات واستيعاب جميع الاحتياجات الإضافية بالوفورات التعويضية لا محل له في هذه العملية. وأكد أن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح هو أداة تخطيط وليس قميصا حديديا من الأرقام.

٤٥ - وقال إن وفده يرى أن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ أقل من أن يبعث على الرضا في عدد من جوانبه: فالمخطط ينطوي على نمو حقيقي سالب، بل ونمو اسمي سالب؛ كما أنه لا يقدم حلا لمسألة تمويل البعثات السياسية الخاصة؛ ويعتمد على وفورات غير محددة لتمويل الولايات الحالية المتعلقة بعقد المؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ كما أن التقديرات الإرشادية الأولية لا تنم عن أي مسعى لتعويض الانخفاض المستمر في تمويل العمليات الأساسية لحفظ السلام وأنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية.

٤٦ - وأوضح أن غاية الإصلاح ليست تحقيق وفورات في الميزانية، وإنما تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة وزيادة نواتجها البرنامجية. لكن الطريقة التي يعرض بها مخطط الميزانية توحي بأن سياسات تقييد الميزانية أصبحت هدفا في حد ذاته. وضرب مثلا على ذلك خفض تمويل البعثات الخاصة، الذي يعطي انطباعا بأن ما تحقق فيها من وفورات ليس إلا مجرد وفورات رمزية.

٤٧ - وأكد أن الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام أنشطة شديدة الفعالية من حيث التكلفة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يأسف وفده لعدم اتخاذ إجراءات بصدد اقتراح الأمين العام إدراج

الاحتياجات المسقطة للبعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية. وطالب بألا يظل تمويل هذه الأنشطة رهنا بتقلبات أسعار الصرف أو أن تظل المنظمة معتمدة على موارد تتوفر من إبقاء مستوى غير صحي للشواغر في الأمانة العامة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يدرج في المخطط لأغراض البعثات السياسية الخاصة مبلغ ١١٠ مليون دولار بأسعار ١٩٩٨-١٩٩٩ المنقحة حسبما تقترحه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. أما الاحتياجات الإضافية فينبغي أن يجري التعامل معها وفقا لما تقضي به أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٤٨ - وأردف يقول إن وفده مندهش للاقتراح الوارد في مخطط الميزانية بتمويل مؤتمرات الأمم المتحدة والبعثات الخاصة التي تكلف الجمعية العامة الاضطلاع بها من الوفورات التعويضية. وأكد الأهمية الكبيرة التي تعلّقها النرويج على هذه المؤتمرات والبعثات الخاصة وضرورة تأمين التمويل المطلوب لها في مخطط الميزانية دون اللجوء إلى الوفورات المسقطة.

٤٩ - واسترسل قائلا إن وفده رأى دوما أنه ينبغي قدر المستطاع تمويل الموارد اللازمة في المقر لأنشطة حفظ السلام من الميزانية العادية. غير أن مستوى الموارد المتوخى في المخطط الراهن يشير ضمنا إلى أنه سيستمر أيضا خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تمويل عدد كبير من الموظفين الذين يقومون بأنشطة أساسية عن طريق حساب دعم عمليات حفظ السلام. ولاحظ أن تمويل تكاليف الموظفين المطلوبين للأنشطة المهمة في ميدان حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية ينبغي أن يعتمد بقدر أكبر على الميزانية العادية.

٥٠ - وقال إن زيادة اللجوء إلى التمويل الخارج عن الميزانية وإلى ميزانيات حفظ السلام من أجل تنفيذ أنشطة ذات أولوية للمنظمة، يتعيَّن خلافا لذلك أن تمول من الميزانية العادية، يمثّل اتجاها غير موفق يجعل التخطيط والإدارة أكثر صعوبة. وأكد أن الأنشطة ذات الأولوية ينبغي ألا تبقى مرهونة بالتبرعات.

٥١ - وخلص إلى القول إن معدل نمو ميزانية المنظمة مسألة لا تمثّل للنرويج أهمية أساسية. فهناك ظروف معيَّنة يتعيَّن فيها السماح بنمو حقيقي في الميزانية. كما أن تطبيع التمويل لبعض الأنشطة ذات الأولوية هدف واضح لمثل هذا النمو. وعلى وجه الإجمال، يتعيَّن لميزانية الأمم المتحدة ألا تتحول إلى عملية تجريدية، ولا بد لها أن تعكس الحقائق العالمية المعاصرة وأن تستجيب لها.

٥٢ - **السيد أهونو** (كوت ديفوار)، نائب الرئيس، ترأس الجلسة.

٥٣ - **السيدة باولز** (نيوزيلندا): تكلمت أيضا باسم وفدي استراليا وكندا فقالت إن مخطط الميزانية يحتاج لكي يصبح رقما تخطيطيا مفيدا، أن يعطي تنبؤات واقعية بشأن الاحتياجات المالية للمنظمة. وأعربت من ثم عن أسفها لخلو المخطط المقترح لميزانية الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ من أي مبالغ لتكاليف البعثات الخاصة المعروفة، وأكدت أن حذف هذا المبلغ لا يتناسب مع التخطيط السليم أو الرقابة السليمة على الميزانية. غير أنها أقرت ما ذهبت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أن تكاليف البعثات التي ينتظر أن تمدد أو تقر خلال فترة السنتين المعنية يتعيَّن أن تدرج دون غيرها في مخطط الميزانية، على أن يجري تطبيق الإجراءات العادية على أي بعثات غير منظورة قد تنشأ خلال فترة السنتين. وقالت إن تحسين المخطط على هذا النحو يتناسب تماما مع المقررات السابقة للجمعية العامة التي تسلّم باحتياج منهجية المخطط إلى مزيد من التحسين، وأن العملية بأسرها تحتاج إلى تطبيق مرن. ولذلك يتعيَّن أن يجري إدراج البعثات الخاصة في المخطط كخطوة منطقية وضرورية في سياق التحسين المتوخى للعملية.

٥٤ - وقالت إنها لا تشارك اللجنة الاستشارية رأيها في أن الوفورات التعويضية البالغة ٢٠ مليون دولار ينبغي ألا تستخدم في المخطط للتعويض عن الولايات الجديدة. وأكدت أن المكاسب المتواضعة المتحققة في مجال الكفاءة تدخل تماما في نطاق المكاسب العادية للإنتاجية التي يتعيَّن أن يكون بمقدور أي ميزانية بهذا الحجم أن تحققها في ظل الإدارة الحديثة والفعالة.

٥٥ - واختتمت بقولها إن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ يشرح عملية ولا يطرح فلسفة بشأن تحديد مستوى الميزانية. وأن الأمر متروك للدول الأعضاء لكي تحدد بصورة جماعية المستوى الفعلي للميزانية لكل فترة من فترات السنتين استنادا إلى الأحوال السياسية والاقتصادية السائدة. وضربت مثلا لذلك الأزمة المالية الراهنة التي تؤثر في كثير من الدول الأعضاء، ورأت أنها تعطي الأمم المتحدة سببا قويا يحملها على الاستمرار في العيش ضمن الإمكانيات الميسرة لها وتجنب أي خروج عن المستويات الراهنة للميزانية.

٥٦ - **السيدة كردوز** (بنما): تكلمت باسم مجموعة ريو وأعربت عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إنها قلقة لأن المصاعب المالية التي تصادفها المنظمة تدفعها باستمرار إلى استخدام الأموال والموارد المرصودة لعمليات حفظ السلام من أجل أداء تكاليف الأنشطة التي يتعيَّن أن تمول عادة من الميزانية العادية. واستنتجت من ذلك أن الدول الأعضاء التي تساهم بقوات ومعدات ولا تتلقى مدفوعات لقاء هذه المساهمة، إنما تمول في الواقع حصة غير متناسبة من الميزانية العادية.

٥٧ - وشددت على ضرورة توافق مخطط الميزانية البرنامجية المقترح مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وقالت إن الميزانية المقترحة ينبغي أن تعدل من أجل استيعاب الولايات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل، لا العكس. ورأت أن مخطط الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يتجاوز أحكام القرار ٢١٣/٤١ لأنه يتضمن مبلغا قدره ١٣,١ مليون دولار لحساب التنمية، في الوقت الذي لا تزال فيه اللجنة الخامسة تدرس آلية تمويل هذا الحساب. كما أن الجمعية العامة لم تتخذ قرارات حتى الآن بشأن المسائل الخلافية المتعلقة به مثل مسألة استدامة الحساب. وقالت إنها فوجئت بأن مبلغ الميزانية المقترحة الذي يقل بنسبة ٢,٥ في المائة عن الميزانية الراهنة يتضمن زيادة قدرها ٠٠٠ ٩٠٠ دولار في موارد المراقبة، ونقصا قدره ١,١ مليون دولار في موارد الإعلام.

٥٨ - وأعربت عن عدم رضائها عن الطريقة التي يجري بها تمويل البعثات السياسية الخاصة ورأت أن تخصيص الموارد اللازمة لهذه البعثات ينبغي أن يجري فور إقرار المخطط؛ ونبهت إلى أن عدم الالتزام بذلك في الماضي استلزم الدخول في مناقشات معقدة بشأن تمويل هذه الأنشطة، واستوضحت الإشارة الواردة في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/53/220*)، التي تفيد عن توقع وفورات قيمتها ٢٠ مليون دولار على وجه التقريب. واستفهمت عن المصادر التي تتأتى منها هذه الوفورات والسبب وراء خصمها مباشرة عند حساب التقدير النهائي بدلا من تخصيصها لحساب التنمية. واستفسرت كذلك عن عدم إيراد إشارة في الفقرة ٦ المتعلقة بتمويل المؤتمرات الرئيسية والدورات الخاصة إلى جمعية الألفية التي كانت جزءا من برنامج الأمين العام للإصلاح. ولاحظت أن جمعية الألفية تتزامن مع الدورة العادية للجمعية العامة، غير أنها تساءلت عما إذا كان تمويل الاجتماعات التحضيرية والأنشطة الأخرى المتصلة بهذه المناسبة قد أدرج في مخطط الميزانية.

٥٩ - واختتمت بقولها إن مجموعة ريو مهمومة بالسياق الاقتصادي الدولي الذي قُدم فيه المخطط. وأنه من المسائل الملفتة بوجه خاص ما يحدث من تغييرات كبيرة في سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري والشلن النمساوي. ورأت أيضا أن أسعار صرف العملات التي يكثر فيها الاستثمار شهدت أيضا

انخفاضا حادا؛ واستنتجت من ذلك أن الودائع المصرفية للمنظمة ستجني نتيجة لذلك فوائد أقل. وستؤدي هذه الظروف إلى تقليل احتمال تحقيق المنظمة وفورات استنادا إلى أسعار الصرف، وستفرض على المنظمة توخي مزيد من الحذر عند تقدير الموارد المطلوبة لتمويل سائر الأنشطة التي تطلبها الجمعية العامة.

٦٠ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ثقته في أن تتمكن اللجنة من الاتفاق على مبلغ دولاري إجمالي للميزانية المقترحة لفترة السنتين المقبلة يمكّن المنظمة من تنفيذ جميع أنشطتها المهمة في حدود المستوى الراهن للميزانية. وأعرب عن سعادته لأن التقدير الوارد في مخطط الميزانية البرنامجية المقترح يتضمن زيادات تمويلية محدودة في الأنشطة ذات الأولوية مثل أنشطة التنمية، وأنشطة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والرقابة الداخلية. وقال إن كثيرا من البلدان وخاصة البلدان النامية تعاني في الوقت الحاضر قيودا شديدة في اقتصاداتها، ومن الأهمية بمكان لذلك مراعاة المصاعب التي تواجهها هذه البلدان في التعامل مع العبء الإضافي الذي تشكله أنصبتها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة.

٦١ - إلا أن المخطط لم يتضمن، لسوء الطالع، التقديرات المتعلقة بتكاليف عدد من البعثات السياسية المتجددة المتصلة بالسلم والأمن وهي تقديرات تصل قيمتها في فترة السنتين المقبلة إلى ١١٢ مليون دولار. وقال إنه من غير المتصور أن يستبعد مخطط أولي للميزانية التكلفة التقديرية لأنشطة تندرج تحت واحد من المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة. ولذلك فإنه يوافق الأمين العام على ضرورة العثور على سبيل لإدراج الموارد اللازمة لهذه البعثات في الميزانية البرنامجية.

٦٢ - وانتقل إلى صندوق الطوارئ وطلب من الأمانة العامة أن تقدم معلومات عن خبرتها فيما يتعلق بهذا الصندوق على مدى السنوات الخمس الماضية، وطلب من اللجنة الاستشارية أن توضح سبب تأييدها للمستوى المقترح للصندوق. وأكد أن وفده لا يزال يرى أن أي مصروفات إضافية تزيد على مستوى الميزانية المعتمد يمكن، وينبغي، أن تمول من الوفورات المتحققة من مكاسب الكفاءة، وبالعمليات التعويضية في الميزانية الراهنة، وإلغاء البرامج الهامشية، أو القديمة. ورحب بالإشارة التي تفيد بأن المكاسب المتحققة من الكفاءة ينتظر أن تسفر عن وفورات قيمتها ٢٠ مليون دولار، كما رحب بالتوصيات الأخيرة للجنة البرنامج والتنسيق التي تستهدف تعزيز تنفيذ قواعد التخطيط والميزنة ولا سيما القواعد المتصلة بتقييم الأنشطة البرنامجية من أجل الوقوف على مدى فعاليتها وكفاءتها ووثاقة صلتها.

٦٣ - وخلص إلى القول بأن حكومته ترى أن المستوى العام لمخطط الميزانية المقترح يجب ألا يتجاوز مستوى الميزانية الراهنة. وأنها لا تستطيع أن تبدي أي مرونة في هذه النقطة لأن الضوابط الرئيسية لميزانيتها الوطنية تمنعها من تمويل أي زيادة في أنصبتها المقررة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأكد أن الجهود الجارية لإصلاح وإعادة الهيكلة وعمليات التدقيق المستمرة في أنشطة المنظمة من جانب مديري البرامج وهيئات المراقبة ستسفر عن تحديد وفورات تتيح التوصل إلى تحقيق الهدف بدون التأثير سلبا في مجمل تنفيذ البرامج المطلوبة.

٦٤ - **السيد كوزنتسوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعتقد أن مخطط الميزانية يستخدم كأداة للإرشاد عن مستوى الموارد عند إعداد الميزانية البرنامجية التالية، ولذلك فإنه ذو طابع أولي ومحض إرشادي. وأحاط علما بالتقديرات الأولية للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٦٥ - لكنه لاحظ أن المخطط جاء خلوا من المخصصات المرتبطة بالتوسيع المحتمل لولايات البعثات السياسية الخاصة القائمة. وقال إنه رغم المقترحات والتوصيات الواضحة سواء من جانب الأمين العام أو التي أدرجتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/52/7/Add.2) فإن الجمعية العامة لم تتخذ أي قرار بشأن هذه المسألة. وأكد أن تحليل أداء الميزانية على مدى السنوات الماضية وخاصة فيما يتعلق بنشوء الاحتياجات غير المنظورة للبعثات الخاصة، يثبت صلاحية اقتراح الأمين العام الذي قدمه في الوثيقة A/C.5/51/57 بضرورة إدراج الاحتياجات المسقطة للبعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية. وأبدى تأييد وفده التام للموقف الذي عبَّر عنه الأمين العام في الفقرة ٥ من تقريره (A/53/718).

٦٦ - وبالنسبة لمسألة استبعاد مبالغ الوفورات التعويضية من مخطط الميزانية، أعرب عن موافقة وفده التامة مع آراء اللجنة الاستشارية، واستحسن أن يجري في سياق تقارير الأداء أو في الميزانية البرنامجية المقترحة إدراج النتائج المحرزة في الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد بحيث تتضمن توضيح طبيعة الوفورات وبنود الإنفاق ذات الصلة. وقال إن وفده يرى أن على الأمين العام أن يقدم أيضا إلى الجمعية العامة تقديرات أولية مشفوعة بتوقعات محض أولية للوفورات التعويضية، من دون الإشارة إلى المصادر المحددة لهذه الوفورات المقترحة.

٦٧ - واختتم بقوله إن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام بالاحتفاظ بمستوى صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام للموارد فيما يتعلق بالمخطط الأول، وصدق على رأي اللجنة الاستشارية بأهمية الالتزام بأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢.

٦٨ - **السيدة شن يو** (الصين): قالت إن الميزانية البرنامجية المقترحة ومخطط الميزانية البرنامجية المقترح لا بد أن يتأسسا على الحاجة إلى توفير موارد كافية للبرامج والأنشطة المطلوبة من المنظمة. غير أن المبلغ العام المقترح في المخطط ينبغي ألا يعتبر رقما نهائيا ويتعين تعديله بطريقة تفي بالاحتياجات الفعلية. وأعربت عن دعمها لآراء وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الوفورات التعويضية البالغة ٢٠ مليون دولار المدرجة في مخطط الميزانية (A/53/718، الفقرة ٧). وقالت إن هذا المبلغ ينبغي ألا يدرج في المخطط، ليس فقط لأنه لا يوجد سبيل للتأكد من أن هذه الوفورات ستتحقق بالفعل، ولكن أيضا لأن أي وفورات تتحقق من تدابير الكفاءة لا بد وأن ترحل إلى حساب التنمية.

٦٩ - وأضافت أن وفدها يعتبر أن مفاد اقتراح الأمين العام هو أن يجري إدراج الاحتياجات المسقطة للبعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية. ورأت أن هذا النهج يضمن الاستجابة الأسرع للاحتياجات التي قد تنشأ مستقبلا لمثل هذه البعثات ويجعل المخطط أكثر شمولا وشفافية.

٧٠ - وأخيرا أعربت عن موافقتها على أن يجري في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إدراج مجالات الأولوية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطالبت بزيادة الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية.

٧١ - **السيد كبير** (بنغلاديش): استهل بقوله إن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لا يعدو أن يكون مؤشرا مؤقتا على الموارد التي قد تنشأ إليها حاجة في خطة السنتين التالية، ولهذا السبب يتعيَّن ألا ينظر إليه كمرجع للقياس؛ أما تخصيص الموارد فيتعيَّن أن يتأسس بالأحرى على كفالة التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المطلوبة.

وحذر من استخدام المخطط بأي شكل كان لتخفيض مستوى الميزانية المقترحة. وأكد أن تمويل برامج الأمم المتحدة لا بد أن يتوقف في نهاية المطاف على إيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية المحددة بموجب الميثاق.

٧٢ - ورحب باقتراح زيادة التمويل المخصص للتعاون الدولي والتعاون الإقليمي لأغراض التنمية، إلا أنه أعرب عن عدم ارتياحه لاقتراح زيادة التمويل في أحد المجالات التي لا تدخل ضمن أولويات الخطة المتوسطة الأجل. ونظرا إلى أن الإصلاحات التي يجري تنفيذها في إطار الأمم المتحدة تحتاج إلى أن تقترن بجهود تستهدف تحسين صورة المنظمة في العالم الخارجي، فإنه يتعيَّن تخصيص مزيد من الموارد لإدارة شؤون الإعلام. ولا بد من استخدام معظم هذه الموارد من أجل تعزيز مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، ولا بد أيضا أن يجري عند الاقتضاء تقييم مدى فعالية هذه المراكز.

٧٣ - وبالنسبة للموضوع المتعلق بالوفورات التعويضية البالغة ٢٠ مليون دولار التي أسقطها الأمين العام في تقديراته، أعرب عن موافقته على الملاحظات الواردة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/53/718). ورأى أن ثمة ما يستأهل الدعم في الاقتراح الخاص بضرورة توفير اعتماد في الميزانية العادية من أجل البعثات الخاصة لضمان عدم تأثر البرامج المطلوبة الأخرى تأثرا سلبيا. وأخيرا، وفيما يتعلق بالمستوى العام لمخطط الميزانية المقترح لاحظ أن توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٠ من تقريرها تستحق الاعتبار.

٧٤ - **السيد هلبواش** (المراقب المالي): قال إنه سيجري خلال وقت وجيز تقديم رد خطي على الطلب الذي قدمه عدد من الوفود من أجل الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن مبلغ ٢٠ مليون دولار المشار إليه في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير الأمين العام (*A/53/220). وقال إن الطلب الذي قدمه وفد الولايات المتحدة للحصول على معلومات تاريخية عن استخدام صندوق الطوارئ سيجري الرد عليه في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠